النخبة السياسية وتفاعلات النسق السياسي بالمغرب

عثمان سحبان

كلية العلوم القانونية والسياسية بسطات - المغرب

مقدمة:

إن الباحث في علم السياسة يجب عليه دائما أن يحاول البحث في عمق الظواهر وأن يمارس سوسيولوجية معمقة، بحيث أن كل ظاهرة سياسية لا تحمل معناها معها ولا يمكن معرفتها والحكم عليها إلا من خلال موقعها وعملها داخل النظام السياسي[1]، وبالتالي، فأي انطلاقة سليمة لإدراك أبعاد النظام السياسي المغربي المعاصر، يجب أن تستبعد القراءة القانونية الدستورانية -كمقاربة أحادية- وأن تعتمد قراءات واتجاهات متعددة تحاول الرباط بين أنماط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المغربي وبين مستويات وحقول النسق السياسي القائم[2]. وتأخذ بالاعتبار تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية، ومختلف التغييرات التي تحدث باستمرار داخل المجتمع، وتبعا لنمط هذا المجتمع قد تحدث تغيرات سياسية هامة بوجه عام عن إدخال تكنولوجيا جديدة، عن صعود وهبوط فئات اجتماعية معينة، بما فيها طبقات وفئات دينية وثقافية، ونخب تمثل مصالح اجتماعية متميزة"[3]، وفي هذا الإطار تحصل عمليات فعل وتفاعل بين القوى والمؤسسات المشكلة للفضاء السوسيوسياسي.

وبطبيعة الحال فكلما اكتسب فاعل ما مزيدا من مقومات القوة، كلما كان تأثيره في البيئة السوسيوسياسية قويا، وبالتالي يقل تأثره بالمكونات الأخرى، وإذا أمعنا النظر قليلا في هذه المكونات، نلاحظ أن النخبة السياسية تعتبر أقوى عنصر أو أهم حائز

---

[1] محمد شقير، القرار السياسي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1992، ص 51-52.

[2] محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو-سياسية، افريقيا الشرق، 1991، ص 9-10.

[3] توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض نضمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1976، ص 104.

لمكونات القوة في هذه المعادلة، ولهذا حدد البعض النخبة في كونها تتكون من أولئك الذين يملكون أكبر قدر من السلطة مقارنة مع الآخرين، والسلطة تفيد هنا قدرة التأثير الحقيقي في سياسة الدولة ونشاطها...وفي هذا السياق يمكن القول بوجود ما يشبه العلاقة التبادلية بين النخبة السياسية والبيئة الاجتماعية والسياسية التي تتواجد فيها، فالعديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدث في مجتمع ما، يمكن تفسيرها بظروف تكوين النخبة وخلفياتها التعليمية والمهنية والاجتماعية، ودرجة التجانس الفكري والأيديولوجي بين أفرادها[1].

تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين التفاعلات ذات البعد الاجتماعي ونظيرتها ذات البعد السياسي، هو فصل يستجيب لضرورة منهجية أكثر من كونه ترجمة لواقع ملموس. ذلك أنه لا يمكن أن نجد أو نضع حدوداً واضحة تفصل بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، نظرا لتداخل هاذين الفضائين وخضوعهما لارتباط وتأثير متبادل. كما أن تحليل موضوع النخبة يعني بالضرورة "تحليل جانب مهم من النظام السياسي والاجتماعي" لأن النسق السياسي لأي مجتمع مرتبط بالأساس بالأبنية الاجتماعية[2].

وانطلاقا منه يمكننا أن نطرح السؤال التالي: كيف تؤثر النخبة السياسية في المغرب على تشكيل وتطور النسق السياسي، وما هي التفاعلات التي تنشأ نتيجة لذلك؟

إن دراسة تفاعلات النخبة السياسية داخل النسق السياسي تعني بالضرورة الإجابة على سؤال العلاقة بالبيئة السوسيوسياسية، من خلال مستويان الأول ذو بعد اجتماعي، يظهر أساسا في علاقات النخبة بمكونات النسق الاجتماعي (المطلب الأول)

---

[1] زين العابدين حمزاوي، النخبة السياسية ومسألة الثبات والتحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية 2004/2003، ص 76-77.

[2] مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية-ليبيا، الطبعة الأولى 2007، ص 188.

والثاني ذو بعد سياسي، يتجلى في السلوك السياسي للنخبة وتأثيره على بنية النسق السياسي (المطلب الثاني).

المطلب الأول : التفاعلات ذات البعد الاجتماعي

تشير كلمة "تفاعل" إلى وجود ارتباط وتفاعل متبادلين بين الفاعل والبيئة التي يوجد فيها، وإذا كانت البيئة تمارس نوعا من الإخضاع على الفاعل الاجتماعي أو السياسي، فإن مقومات القوة التي يعتمد عليها أو يتوفر عليها الفاعل المذكور، تعتبر محددة في رسم وتحديد هذا الخضوع[1].

إن دراسة تفاعلات النخبة السياسية في علاقتها بالبيئة الاجتماعية لا تعني بالضرورة، البحث في بنية النسق الاجتماعي، لأننا لسنا بصدد دراسة نظرية سوسيولوجية بالدرجة الأولى، وإن كانت علاقات التفاعل الاجتماعي تؤثر بشكل أو بآخر في بروز النخب السياسية وفي سلوكها الاجتماعي باعتبارها جزءا من البنية الاجتماعية[2]، لكن الأولوية هنا بالأساس لمحاولة تتبع علاقات التأثير والتأثر بين النخبة السياسية كفاعل سياسي وبين مكونات النسق الاجتماعي كفواعل اجتماعية[3]، أي علاقة النخبة السياسية بالنخبة المدنية (الفرع الأول)، ثم علاقتها بالجمهور أو عامة الشعب (الفرع الثاني).

---

[1] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 114.

[2] محمد عبد المعبود مرسي، علم الاجتماع عند تالكوت بارسونز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي، مكتبة العليقي-القصيم، السعودية، الطبعة الأولى 2001، ص 101 وما بعدها.

[3] إذا كانت المنظورات الوظيفية والصراعية تؤكد أهمية البنى التي توجه المجتمع وتؤثر في السلوك البشري، فإن نظريات الفعل الاجتماعي تولي قدرا أكبر من الأهمية لدور الفعل والتفاعل بين أعضاء المجتمع في تكوين هذه البنى، وهنا تبرز أهمية استيعاب المعاني التي ينطوي عليها الفعل الاجتماعي والتفاعل، أنظر في هذا الصدد :

- أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2005، ص 76.

الفرع الأول: النخبة السياسية والمجتمع المدني: علاقات التأثيروالتأثّر

إن ظهور المجتمع المدني في المغرب كان إحدى التحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي في السنين الأخيرة، حيث برزت العديد من التنظيمات التي لعبت دورا أساسيا في الحياة اليومية للمواطنين، كما هو الشأن بالنسبة للجمعيات المهتمة بمجال حقوق الإنسان، ومع ذلك فإذا كان المجتمع المدني كمفهوم، أو تنظيمات يعكس مقولة تاريخية لظاهرة لها وجود حقيقي متغير في الزمان، فإنه يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش، وقد عرف المجتمع المني بالمغرب تطورا مهما بفعل تشعب مهام الدولة التي تخلت بشكل نسبي عن بعض أدوارها لصالح فاعلين آخرين من بينهم المجتمع المدني[1]، وهو ما يطرح مجموعة من التساؤلات، أبرزها طبيعة العلاقة التي أضحت بين الدولة والمجتمع المدني، ومن خلالها العلاقة بين النخبة السياسية والنخبة المدنية.

تفيد إحدى الدراسات أن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي عموما تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لـ "دولنة" المجتمع ومنع قيام أي حركة تجنيد اجتماعي تحد من سلطاتها[2]. فما مدى انطباق هذا الطرح على العلاقة بين المجتمع المدني والدولة باعتبارها "مؤسسة المؤسسات" وحاضنة السلطة والنخبة، وبالتالي ما هي طبيعة العلاقة بين "المدني" والسياسي" بالمغرب؟

تتكون المجتمعات المعاصرة من ثلاث مستويات، المستوى الأول يضم السلطة السياسية الحاكمة الممارسة لكل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية المخولة لها من

---

[1] إبراهيم السهول، واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى 2021، ص 3.

[2] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 92.

طرف الدستور أو القانون، والمستوى الثاني يتكون مما يمكن تسميته بالمجتمع السياسي الذي يضم النخبة السياسية المؤطرة داخل الأحزاب السياسية، والمستوى الثالث هو الذي يضم المجتمع المدني، وكل مستوى من هذه المستويات يقيم علاقات تقارب وتنافر مع المستويين الآخرين[1]. وباعتبار أن المجتمع المدني هو "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل السلطة، وهو فهم ينبني في استعمالاته الحالية على أساس التعارض مع أجهزة الدولة، إذ يشكل تكتلا في مواجهة الدولة، وبذلك يصبح الرهان هو المزيد من المجتمع ضد القليل من الدولة، أو المزيد من المجتمع ضد القليل من السياسة"[2].

وقد اعتبر محمد شقير أن الدولة أو "السلطة السياسية رغم تمتعها بنوع من الاستقلالية لا تنفصل تماما عن النخبة السياسية بدليل أن "أكتاف ماري" في دراسته عن النخبة السياسية المغربية اعتبر أن الملك هو من ضمن النخبة السياسية ويتميز بكل الخصائص التي تميز هذه الأخيرة"[3].

إذا كان استقلال المجتمع المدني عن السياسي شرطا يمكنه من القيام بدوره على النحو المطلوب، فإن هذه الاستقلالية لا تعني قط غياب أي علاقة بينهما. وبهذا الصدد، يمكن القول أن المشهد الوحيد الذي يرتسم أمام كل دارس للواقع السياسي والاجتماعي في المغرب اليوم هو تلاحم الدولة والمجتمع. فكل قراءة في صلب المجتمع لا بد وأن تؤول في النهاية إلى قراءة في صميم الدولة.

لأن اكتساح الدولة لكل مجالات الحياة اليومية أصبح ظاهرة معتادة، فغاية الدولة هي إبقاء المجتمع المدني في سياج التواصل العمودي الشخصاني. وبالتالي فإن

---

[1] حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل، أفريقيا الشرق، 2000، ص 57.

[2] عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب: مفارقات التوريث والاستحقاق، مركز العلوم الاجتماعية، الرباط، الطبعة الرابعة 2020، ص 131.

[3] محمد شقير، السلطة والمجتمع المدني: آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص 222.

اكتساحها لمجالات الحياة ومرافقها ليس إلا تأكيدا على ضرورة استمرارية هذا التواصل الذي تسعى من خلاله إلى توطيد شرعيتها بتجنب أساليب القوة والإكراه، فبسبب رغبته في الحفاظ على وظيفته الأصلية، لا يقبل المخزن أن تتشكل على ترابه السياسي بوادر استقلال نسبي ممكن، ولو أنه يؤسس من جهة أخرى، عبر القانون أفرادا أحرارا ومتساوين. وفي الواقع، الدولة متواجدة في كل مكان وتتدخل في كل شيء، إنها تكتسح عمليا المجال السياسي بكامله، والغاية تكمن في إبقاء المجتمع المدني في استقلال ذاتي نسبي والسلط المضادة في ضعف مزمن، للحفاظ على مراقبة عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية[1].

وفي هذا السياق فإن العديد من الأدبيات السياسية[2]، التي اهتمت بهذا النوع من الدراسات تكشف أن واقع المجتمع المدني العربي –ومنه المغربي- يؤكد أنه لا يعدو إلا أن يكون مجرد واجهة لإصلاحات شكلية اعتمدتها النظم السياسية العربية من أجل التعبير عن ديمقراطية الواجهة حتى تضمن لنخبها الحاكمة الاستمرار والاستقرار فالمجتمع المدني وإن كان وسيطا بين المجتمع والدولة في الغرب، إلا أنه في الحالة العربية يعاني تبعية مطلقة للدولة جعلت منه مجرد مؤسسات شكلية ذات أدوار مناسباتية لا تتعدى خدمة السلطة وفق ما تريده السلطة[3].

لهذا اعتبر حسن قرنفل أن ظهور المجتمع المدني بالمغرب، وإن كان قد قطع خطوات هامة، ما زال يصطدم بين الفينة والأخرى بمقاومة أجهزة الدولة المخزنية التي

---

[1] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 93.

[2] من ذلك ما عبر عنه محمد عابد الجابري بقوله "فالدولة، أعني السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالا لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم، الدولة"، راجع في هذا الصدد :

- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة 2004، ص 110.

[3] عنترة بن مرزوق، "إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 01، سنة 2017، ص 45.

تجد كثيرا من الصعوبات في التنازل عن هيبتها في مجالات ما زالت تعتبرها حكرا عليها...لذلك تبنت الدولة تجاه مكونات المجتمع المدني نفس السلوك الذي تبنته تجاه المجتمع السياسي الرامي إلى اكتساحه وملئ فراغاته حتى لا تبقى بعيدة عن النقاشات التي تدور وتتفاعل داخله[1].

إن هذه الأطروحة ربما كانت مقبولة وتجانب الصواب خلال فترة ما بعد الاستقلال، أو مرحلة التوتر السياسي التي عرفها المغرب خلال فترة الاستثناء، والصراع الذي كان دائرا بين السلطة والأحزاب السياسية، والنقابات والحركات الجمعوية والحقوقية، والذي انتهى مع فترة التسعينيات، وكان من تداعياته التضييق من مجال المبادرات السياسية والمدنية، من أجل الحفاظ على مركزية السلطة وتجنب التقلبات التي يمكن أن تؤثر على استقرار النظام السياسي، ما يفسر اعتماد الدولة على منطق "تدجين" وتطويع المجتمع المدني. لكن إلى أي حد بقيت صالحة بعد التعديل الدستوري لسنة 2011؟

يجدر التذكير بأنه إلى حدود مرحلة حديثة كانت علاقات الحركة الجمعوية بالدولة مطبوعة بحذر متبادل، لم يتم تجاوزه إلا بانفتاح الدولة على مفاهيم الديمقراطية، ومع توالي الحقب، مطلع التسعينيات تغيرت استراتيجية الدولة تجاه المجتمع بعد أن عجزت عن القضاء عليه بالمرة أو منافسته بشكل كبير، ولذلك لجأت إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته وموقعها في المجتمع، وهكذا بدأ الحديث عن إشراكه في إعداد البرامج الحكومية وتدبير بعض المرافق وتوسيع حضور رموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام، فمثلا تم إشراك بعض الوجوه المحسوبة على المجتمع المدني في اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين والتي كلفت بإصلاح نظام التعليم في المغرب، وتم إشراك المنظمات غير الحكومية في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي أنشأه الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1991، كما أصبحت عندئذ تركيبة الحركة الجمعوية

---

[1] حسن قرنفل، مرجع سابق، ص 56-57.

بالمغرب تشمل خليطا من المنظمات والجمعيات التي تعمل في ميادين مختلفة وتزايد نشاطها بشكل لافت[1].

وبظهور قوى وأطر المجتمع المدني ونجاحها في تأطير قاعدة شعبية عريضة، تكون ملامح مشهد المجال السياسي الحديث قد اكتملت نضوجا، كما أن هذه الفترة وبحكم التزايد الكبير السابق الذكر لعدد الجمعيات بشتى أصنافها في البوادي والمدن وتضاعف عدد المهتمين بالشأن الجمعوي، وكذا بفضل الضغوطات الخارجية التي فرضتها المواثيق الدولية كلها عوامل جعلت المغرب يخطو نحو إغناء ترسانته القانونية بالشكل الذي يتماشى ومبادئ الحريات العامة. وعلى ضوء التحولات الكبيرة التي عرفتها الحياة السياسية المغربية خاصة بعد تولي الملك محمد السادس للحكم، وما ترتب عنه من محاولات لبناء "دولة الحق والقانون". يمكن القول بأن هذا البناء رغم استناده على إرادة سياسية عليا، فلن يتم ما دام هاذان العنصران غائبان، مجتمع سياسي يمارس السلطة ويهدف الوصول إليها نتيجة اختيارات حرة ونزيهة ومجتمع مدني يضمن التوازن ويُقوم اختراقات السلطة ولا يهدف إلى الوصول إليها[2].

إذا كانت الديمقراطية التمثيلية لا تعني سوى الديمقراطية القائمة على المؤسسات التي تسيرها الفئة المنتخبة من الفاعلين السياسيين والفئة المعينة من الفاعلين الإداريين، وهي القائمة على مبدأ التداول الدوري السلمي على صناديق الاعتراض، فإن ممارستها قد أنبأت عن أزمة عُرفت بها كان من أكثر تجلياتها فقدان الثقة في هذه المؤسسات التمثيلية وفي من يسيرها من منتخبين وأحزاب سياسية وفاعلين بيروقراطيين، لأسباب تتعلق أساسا بالفساد وضعف الفعالية التنموية والنجاعة التدبيرية والخدماتية، فلم تعد فئات المجتمع من المواطنين والمجتمع المدني

---

[1] المصطفى منار، "الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني التحديات وفرص النجاح"، ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019، ص 100-101.

[2] المرجع نفسه، ص 101.

تتفاعل معها، مما تولد عنه أزمة أكبر، وهي ما سيعرف بأزمة شرعية الدولة الحديثة والحال هذا، كان لا بد من تحفيز المشاركة الشعبية والرفع من منسوبها لتقوية هذه الشرعية كشرط لاستمرارية الدولة. وفي هذا السياق، أصبح يتطلع إلى مفهوم الديمقراطية التشاركية كي يقود هذه المشاركة نحو تحقيق هذا الهدف، وأضحى يتصدر، سياسيا وإعلاميا، مفاهيم أخرى متقاطعة معه في نفس الهدف، مثل الحكامة الجيدة والتنمية البشرية وغيرها[1].

إن إسهام المجتمع المدني في الديمقراطية تحدده طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، فمع الديمقراطية التمثيلية نجد أن التمثيل يجسد الأساس العملي للديمقراطية، وذلك من خلال التمثيل السياسي من أجل تمثيل المصالح، في حين أن نموذج الديمقراطية التشاركية فيتم التعهد من قبل الفاعلين السياسيين انطلاقا من تحفيز الآليات البديلة لمشاركة المواطنين والدفع بها من أجل تدعيم أسس الديمقراطية الانتخابية.

فالخطاطة الأصلية للأنظمة التمثيلية لا تفترض أي دور لما يمكن تسميته الآن بالمجتمع المدني، حيث ظلت تعاني قصورا مؤسسيا وهشاشة ثقافية نتيجة عدم خلق مساحات جديدة للمشاركة واتساع الهوة بين العالم السياسي وفضاءات المواطنة، وهذا ما جعل من التفكير في الديمقراطية التشاركية كجواب على ما عُرف بأزمة النظام التمثيلي، يتدرج ضمن خانة التكامل الوظيفي الذي تعزز فيه المشاركة منطق التمثيل وليس في خانة تنازع مشروعية التمثيل المدني والسياسي[2].

يعتبر بروز المجتمع المدني نهاية نظام وبداية نظام آخر يعتمد على الديمقراطية التشاركية التي شكلت حرجا كبيرا للنخبة السياسية وتهديدا لطموحاتها في الاستمرار في

---

[1] عبد الرحمان الماضي، "تماس الديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية: العرائض نموذجا"، منشورات مجلة العلوم القانونية-سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد 08، سنة 2017، ص 210-211.

[2] حسن طارق، السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 92، سنة 2012، ص 47.

تأطير المواطنين، ومما لا شك فيه أن ظهور هذا البراديغم الجديد في تسيير الحكم يترجم ضعف وتفقير الديمقراطية التمثيلية[1]، إذ لا يمكن أن نخفي موقف الناخب الذي يرفض تجديد ثقته في الممثلين الدستوريين الذين سبق أن صوت لصالحهم، فهذا الناخب يسلك سلوكا آخر لحل مشاكله اليومية، وهذه مؤشرات مقلقة لعدم كفاءة النخب السياسية المعاصرة لفهم نبض الشارع وتقدير المصلحة العامة[2]، وفي هذا السياق كانت الديمقراطية التشاركية الخيار الأمثل الأفضل لحل الأزمة التي عانت منها الديمقراطية التمثيلية.

إن الديمقراطية التشاركية تعمل على تعميق مفهوم المواطنة، من حيث أنها الرابط الاجتماعي والسياسي الذي يجمع الفرد بالدولة ويجعله قادرا على ممارسة جميع حرياته والتزاماته المدنية والسياسية، ومع ذلك لا تقتصر المواطنة على كونها مجموعة من القواعد القانونية ولكنها أيضا إجراءات وعمليات فعلية يمارسها المواطنون. ففي الديمقراطية التمثيلية تُمارس المواطنة بشكل سلبي وذلك بقبول القواعد والوفاء بالالتزامات والمشاركة السياسية من خلال التصويت، وهذا خلافا لذلك، تستند المواطنة في الديمقراطية التشاركية على سلوك نشيط للمواطن، يعبر من خلاله على آراءه بشأن القرارات المتعلقة بالسياسة المحلية، ويعتبر التزام كل المواطنين أمرا جوهريا للديمقراطية التشاركية ويرتبط بالواقع السياسي، وكذلك بالدوافع والمصالح الشخصية، إذ يمكن أن يصبح السكان مواطنين فاعلين عبر الانضواء تحت مجموعات منظمة داخل المجتمع المدني للدفاع عن مصالحهم[3]، ويشاركوا بالطرق القانونية المتاحة في تدبير الشأن العام، وفي صنع القرار المحلي والوطني.

---

[1] عبد المالك إحزرير، "المجتمع المدني في الزمن السياسي من التمثيلية إلى المشروع التشاركي"، ضمن مؤلف جماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى 2019، ص 47.

[2] المرجع نفسه، ص 49.

[3] شوقي نذير، جمال قتال، "الديمقراطية التشاركية: قراءة في المفاهيم والأهمية"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 01، سنة 2019، ص 63.

وقد انطلقت الديمقراطية التشاركية في تغيير مفهوم المشروعية التي لا تتوقف على أنماط السلطة بمفهومها "الفيبيري" بل كذلك تعتمد على الأفراد وعلى قدرتهم على المناقشة والتداول في القرارات الكبرى التي تهم الجميع. ويظهر دور التشارك في التعبئة وفي التربية عبر الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على فلسفة التشارك، ولقد أدرجت الدساتير عدة وظائف تهم المجتمع المدني كتجميع المصالح وحل الصراعات وإفراز قيادات جديدة وإشاعة ثقافة مدنية كمنظومة فعالة لإدارة الاختلاف، وتمت دسترة هذه المنظومة الجديدة كتقديم الملتمسات في مجال التشريع وتقديم العرائض[1].

جعل الدستور المغربي لسنة 2011 من المشاركة المرتكز الأول للدولة الحديثة، حيث نص الفصل الأول على أن الديمقراطية المواطنة والتشاركية هي إحدى مقومات النظام الدستوري المغربي، وعندما يتم الحديث عن الديمقراطية التشاركية فإنها في العمق تجعل المواطن يمارس السلطة من خلال المشاركة في صنع القرار، ثم متابعة تنفيذ القرار وتقييمه، وهذا يتم عبر طرق مختلفة أبرزها الانضمام لجمعيات المجتمع المدني التي أضحت شريكا أساسيا في مسلسل التنمية واتخاذ القرار.

إن أهم تمظهرات العلاقة بين النخبة السياسية والمجتمع المدني، تجد تجلياتها في الدور الذي لعبه هذا الأخير كفاعل أساسي إلى جانب النخب السياسية باعتباره قناة لحل أزمة التمثيلية السياسية، بسبب اتساع الهوة بين المواطنين والنخب السياسية، حيث ظهرت الديمقراطية التشاركية كمُكمّل للديمقراطية التمثيلية، ومن خلالها تمكين المجتمع المدني والمواطنين بمجموعة من الأدوار الدستورية والوسائل القانونية، التي يمكنه من خلالها أن يساهموا في صنع القرار، وهو ما يشكل تداخلا ومنافسة بين النخبة المدنية والنخبة السياسية، حيث يشكل المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية وجهين لعملة واحدة، إذ يصعب الحديث عن أي تأثير للمجتمع المدني في القرار العمومي أو الترابي، دون تمكينه من آليات الديمقراطية التشاركية، والتي هي

---

[1] عبد المالك إحزرير، مرجع سابق، ص 52-53.

الأخرى لا يمكن ممارستها والنهوض بها إلا من خلال المجتمع المدني لما يمتلكه من القدرة على التأثير والتفاوض حول القضايا المجتمعية.

الفرع الثاني: النخبة واللانخبة: تفاوت في العلاقة ونزوح نحو القطيعة

من وجهة نظر سوسيولوجية اعتبر عبد الرحيم العطري أن التراتب الاجتماعي لم يكن غائبا عن بنية المجتمعات، حتى الأكثر عتاقة منها ففي كل حين يجب أن ننتبه إلى وجود بنية تراتبية تتأسس على وجود فوارق بين من يملك ومن لا يملك، وأساسا بين من يحكم ويدير وينتج القرار، أو على الأقل يساهم في صناعته، وبين من لا يحوز إلا القليل من الرساميل الرمزية والمادية، وما يتفرع عنها من سلط إقناع وتوجيه[1].

وفي هذا الصدد اقتصر المنهج النخبوي في تحليله على النخبة السياسية فقط، ولم يتعرض بالشكل المطلوب للجانب المتعلق بالعلاقة بين النخبة السياسية وعامة الشعب، حيث اعتبر هذا الأخير عبارة عن أعداد كبيرة من الناس غير منظمين وجاهلين لمصالحهم الجماعية ولا تأثير سياسي لهم، والحديث عن النخبة يفيد منطقيا بوجود فرق أو قطيعة بين مكونات النخبة وأولئك الذين يوجدون خارج حقل السلطة[2]، وبالتالي تبقى علاقة النخبة باللانخبة أو بعامة الشعب، علاقة يطبعها الاختلال وعدم التوازن، لصالح طرف على الآخر. وهو ما قد يؤثر على علاقات الترابط والثقة بينهما.

فالنخب السياسية تقوم باحتكار القيادة السياسية عن طريق تضييق دائرة الانتقاء السياسي، بحيث يصير الميدان السياسي حكرا على فئات معينة. تتوفر فيها المواصفات اللازمة للانتماء للنخبة السياسية، إذ يتم منع شرائح واسعة من الصعود إلى قمة الهرم وتتعلق هذه الشروط والمواصفات خصوصا بمدى التوفر على الإمكانيات المادية. إذ يتحتم حيازة القوة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى شروط أخرى تهم الجنس والسن، لكن يجب ملاحظة أن هذه الحواجز والعوائق تشكل في نفس الوقت

---

[1] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص 19.

[2] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 97.

علامات مميزة للنخبة السياسية وتعتبر قوانين صارمة تجعل الميدان السياسي كبناء فوقي مقتصرا على أقل عدد ممكن من الأشخاص.

لذلك يظهر فضاء النخب على شكل عالم صغير ومنعزل عن باقي مكونات الشعب، ومن دون أن تشكل طبقة، فهي تتضامن لتشكل كيانا سلطويا يهيمن على المجتمع. وبهذا الصدد، فإن بعض مكونات النخبة تؤمن بأن ممارسة السلطة تعتبر مسألة على درجة كبيرة من الأهمية وبناء عليه، لا يمكن إسنادها لأي أحد. والمقصود من ذلك هم أبناء الشعب. لهذا فإنها تنظر للتعددية الاجتماعية التي تسمح بظهور زعماء منافسين باعتبارها آلية لبث عدم الاستقرار الاجتماعي[1].

وقد لاحظ "عبد الله ساعف" في إحدى دراساته أن السياسة تبدو لأغلب المغاربة كأداة لخدمة الذين يمارسونها وليس كعمل جماعي مشترك يهدف إلى تحقيق أهداف وطنية متفق عليها[2]، إذ لا نجد إلا نخبا متنافسة تحاول أن تبرز من خلال الأحزاب، أو الجمعيات ذات النفع العام على أنها أنها تولي اهتماما لتوجهات الرأي السائدة في المجتمع، في حين أن هذا الأخير يوجد تحت هيمنتها المطلقة، والمفارقة هنا هي أن من ينتمون لقمة الهرم الاجتماعي هم الذين ينصبون أنفسهم بمثابة الممثلين الإيديولوجيين للفقراء وعامة الشعب. وهذا أمر طبيعي بحيث لكي تضمن النخب استقرار طريقة اشتغالها وإعادة إنتاج ذاتها، تكون في حاجة إلى تشكيلات منسجمة وعقلانية تمكنها من تدبير رأسمالها الثقافي والفكري والاقتصادي والمحافظة عليه[3].

إن طبيعة العلاقة التي تربط النخبة باللانخبة هي علاقة يطبعها غالبا التفاوت، ويحكمها منطق الاستعلاء لدى النخبة السياسية التي تحتكر كل وسائل القوة والنفوذ، يزكيها أحيانا الطابع الانغلاقي للنخبة على محيطها الخارجي وعدم انفتاحها، وتغييبها

---

[1] المرجع نفسه، ص 98.

[2] عبد الله ساعف، "النخب المغربية الحالية وإشكاليات الإصلاح"، دفاتر الشمال، العدد 01، سنة 1996، ص 53.

[3] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 98.

القسري لثقافة التواصل والوعي بها كأحد المكونات الجوهرية التي تؤول إلى تعزيز رصيدها الرمزي والمادي في المجتمع، فما هو أكيد أن هذه النخبة تعمل خارج الزمن المغربي. فسرعان ما ينشأ نوع من التباعد والانفصام بين النخبة وقاعدتها الجماهيرية، فالممثلون يحملون ضمنا صفة لا ديمقراطية لأنهم أقرب إلى طبقة أوليغارشية، وهم أقلية بالضرورة ذلك أن ضربا من الاستقلال والانعزال أيضا عن الناخبين سرعان ما يحدث لحظة وصول الناخب إلى سدة الموقع (النيابي) وهم لا يعاودون الاتصال مرة أخرى بناخبيهم إلا عندما يقترب موعد التجديد[1]، أي خلال فترة الانتخابات، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى سخط المواطنين وفقدانهم للثقة وعزوفهم عن العمل السياسي والانتخابي، الذي يشكل إحدى تجليات الصراع واتساع الهوة والشرخ بين النخبة السياسية وعامة الشعب (الناخبين)، والتي تؤدي غالبا إلى الاغتراب السياسي أو عدم الثقة في النخب والقيادات السياسية، بسبب عدم وفاء النسق السياسي بالحاجيات الضرورية للمواطنين.

بحكم أن العملية الديمقراطية قائمة على التنافس بين النخب السياسية، من أجل كسب تأييد المواطنين وتحقيق الدعم لمشاريعها وقراراتها، فإن النخب السياسية في الأنظمة الديمقراطية يفترض أن توجد دائما في موقع منفتح على المواطنين، وتنسج علاقات منفتحة معها، سواء من خلال مختلف وسائل المشاركة السياسية، التي تتيح إمكانيات كبرى للتأثير على النخب السياسية. ومراقبتها ومحاسبتها، أو من خلال عملية التأطير السياسي التي تقوم بها النخب، وسعيها إلى تجميع مطالب المواطنين والتعبير عنها وإيجاد الحلول لها، والتي تفرضها الانتخابات الدورية ومسؤولية التنظيمات السياسية أمام الشعب[2].

---

[1] عثمان الزياني، "سلوكيات النخبة البرلمانية في المغرب مقاربة في الميزات الباثولوجية"، مجلة وجهة نظر، العدد 43، سنة 2010، ص 48-49.

[2] محمد الرضواني، "علاقة النخب السياسية والجماهير والتحول الديمقراطي"، مقال منشور على منصة "المنهل" على الرابط: https://bit.ly/3POVCT4 ، تاريخ التصفح :03-01-2024 12:50، ص 2-3.

إن وجود جماعة طبقية تحتكر مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع وتسيطر على مؤسسات الحكم والإدارة وميكانزمات وقنوات العمل السياسي بوجه عام هو أمر يؤثر بالضرورة على نطاق المشاركة السياسية ويتضاءل حجم المشاركين في العملية السياسية، وبالتالي تنهار قيم الحرية والعدالة والمساواة وتنبثق أزمة المشاركة السياسية، مما يفقد النظام السياسي كثيرا من أركان شرعيته وأسباب استمراره، وما يستتبع ذلك من تفكك وانهيار اجتماعي وسياسي.

لقد اعتبرت "هدى رزق" أن المشاركة السياسية هي ميكانزم عمل النظام السياسي الديمقراطي لإضفاء طابع المشروعية عليه. وللتعرف على آراء ومطالب الجمهور لأخذها بعين الإعتبار عند صياغته لقراراته، وهي أداة بيد الجمهور لضمان تحقيق مطالبها، وذلك لأنها تعمل على التأثير على القرارات السياسية. فالمشاركة السياسية لها دلالة المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي أو التأثير على متخذي هذا القرار، وتقتصر تجسداتها في عملية التصويت في الانتخابات او الاستفتاءات، فالمشاركة السياسية ليست تصرفا فرديا عفويا بل علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة، المواطن السياسي من ناحية، والنسق السياسي من ناحية أخرى، وإذا لم يحدث التفاعل والتأثير المتبادل بين الطرفين يصعب الحديث عن مشاركة سياسية، اذ أنها تأتي كتعبير عن قناعة وإيمان من المواطنين بأنهم جزء من النسق السياسي لهم مصلحة مباشرة في دعمه أو معارضته[1].

بناء عليه فإن التفاعل الاجتماعي للنخبة السياسية على مستوى النسق الاجتماعي والسياسي، تحدده مجموعة من التداخلات والفواعل المؤسسة لهذه الأنساق، والتي تتقاطع مع النخبة السياسية ومع مصالحها، وتتحكم أحيانا في مصيرها واستمراريتها، ولعل التفاعلات الاجتماعية للنخبة في علاقتها مع مكونات الفضاء

[1] هدى رزق، صناعة النخب السياسية في لبنان 1992-2009 ظروف، قوانين ونتائج، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2011، ص 27.

الاجتماعي تتحكم فيها مؤثرات أخرى كالفضاء العام باعتباره قوة ضاغطة يمكن أن تهدد مشروعية النخب.

لكن اقتصرنا في علاقات التفاعل الاجتماعي للنخبة، في تجلياتها على مستوى المجتمع المدني والمواطنين، وهو اختيار مقصود، لأنه يحدد مسار البحث في اتجاه دراسة انعكاس هذه العلاقة على سلوك وتصورات المواطنين للمؤسسات السياسية وعلى حجم المشاركة السياسية، والتي تحدد بشكل عام مدى ثقتهم فيها، حيث أن التوتر الذي قد يطبع علاقة النخب السياسية باعتبارها ممثلا للمؤسسات بالمواطن، قد تكون من انعكاساته السخط والعزوف والتي تعتبر مؤشرات لغياب الثقة.

المطلب الثاني : التفاعلات ذات البعد السياسي

يمكن تعريف السلوك السياسي بالموقف أو مجموع المواقف المتبناة من طرف الأفراد والمجموعات تجاه الظواهر السياسية المتخذة في كل المظاهر التي تقدم هذه الظاهرة ومواقفها بحيث يشكل السلوك السياسي نموذجا خاصا للسلوك الجماعي فمتى يمكن اعتبار سلوك جماعي ما سلوكا سياسيا؟ إن طرح السؤال يحمل في ذاته الإجابة عنه، فالسلوك السياسي يتعلق بمختلف أشكال السلوك الاجتماعي، وهذا يعني أن ما هو سياسي يكون حاضرا في كل ما هو اجتماعي، وهكذا فسيكون سياسيا كل سلوك جماعي أو اجتماعي ذا صبغة سياسية[1].

ومن ثمة، فالسلوك السياسي هو نمط من أنماط السلوك الاجتماعي، إلا أنه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم وقيادة وتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه وإشباع طموحات وتطلعات أفراده شريطة أن تنسجم هذه الطموحات والتطلعات مع طبيعة النظام الاجتماعي التي تحاول الدولة أو القيادة تعزيزه والحفاظ

---

[1] نبيل الأندلوسي، المشاركة السياسية بالمغرب مقاربة للثابت والمتحول في التنشئة السياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية 2015/2014، ص 201.

على نهجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية وفي نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره خدمة لأهداف النظام الاجتماعي، فهو ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا اجتماعية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات بين القيادة والمجتمع[1]. وأهم محددين يمكن معالجتهما في هذا السياق هما التنشئة السياسية والثقافة السياسية نظرا للدور الذي تلعبانه في تشكيل السلوك السياسي، للنخبة السياسية (الفرع الأول) إلى جانب دوران النخب كتعبير عن حركية النخبة السياسية وتجددها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التنشئة السياسية والثقافة السياسية: آليات تكوين العقل السياسي للنخبة

تحتل التنشئة السياسية مكانة متميزة في حقل اهتمام علم الاجتماع السياسي، نظرا لأنها إحدى موضوعات إلتقاء الاجتماعي بالسياسي، فالسياسة ليست مجرد أشخاص حاكمين ومحكومين ولكنها أيضا ثقافة سياسية تصهر الحاكمين والمحكومين في بوتقتها، وتنظم علاقة الصراع والتعاون بينهم، فالشأن السياسي هو الركيزة الأساسية للتحليل الوظيفي والنسقي كما بلوره "بارسونز" (Talcott Parsons) و"ميرتون" (Robert Merton) و"إستون" (David Easton) عندما تحدثوا عن نسق الثقافة جنبا إلى جنب مع نسق الشخصية والنسق الاجتماعي، ولكن الثقافة السياسية لها آليات لاكتسابها ومصادر تنهل منها تكمن في المجتمع وتنظيماته وقيمه وعقائده[2].

وعليه فإن التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكوّن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية

---

[1] جاسم محمد دايش، "ماهية السلوك السياسي" موقع الحوار المتمدن، على الرابط : https://bit.ly/3YK9cev ، تاريخ التصفح : 03-01-2024 12:50

[2] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات إي-كتب، 2011، ص 105.

أو الايدولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية[1].

ويمكن تحديد عناصر التنشئة السياسية في أنها:

- ✓ عملية تلقين القيم والاتجاهات السياسية والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية.
- ✓ عملية مستمرة من المهد إلى اللحد، أي أن التنشئة السياسية من الطفولة حتى الشيخوخة والانسان يتعلم القيم والاتجاهات السياسية سواء كانوا ذكورا أو إناثا.
- ✓ تساهم التنشئة السياسية في نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر، وخلق وتغيير الثقافة السياسية.
- ✓ تؤدي التنشئة السياسية مجموعة من الوظائف، فهي تشجع المشاركة السياسية والتجنيد السياسي كما تسهم في الاستقرار وشرعية النظام السياسي[2].
- ✓ تتم التنشئة السياسية عبر مجموعة من القنوات أهمها الأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، وسائل الإعلام...

وتُمكّن التنشئة السياسية الفرد من التكيف مع النسق السياسي حيث أنها تجعل الفرد يشعر بانتماء حقيقي للنسق السياسي كمشارك أو مؤيد وحتى كمعارض ولكن ضمن ثوابت النسق، وأنه لا يشعر بالاغتراب السياسي تجاه الثقافة السياسية

---

[1] مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2001، ص 11.

[2] أحمد سليم البرصان، علم السياسة المفاهيم والأسس، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2014، ص 147.

السائدة في مجتمعه. إن التنشئة السياسية الناجحة تكسب الفرد حمولة ثقافية وفكرية وممارسات تكون هي المحدد الشرطي أو الضروري لتصرفاته وأفعاله وردود هذه الأفعال في مجال العمل السياسي فيما يتعلق بالمشاركة السياسية أو اللامبالاة السياسية، بالتأييد أو الرفض للنظام السياسي القائم[1].

يمكن القول أن التنشئة السياسية تتم بتأثير مجموعة من الوسائل المختلفة المتباينة والمتداخلة في مدى ونوع تأثيرها على المواطن، فهي عملية مرتبط بالتكوين المعرفي والتوعوي والقيمي والسلوكي من الناحية السياسية، حيث تعتبر لها دور أساسي في تكوين الثقافة السياسية للفرد والمجتمع، ويتحدد نوع وشكل الثقافة السياسية بناء على نوع ومضمون التنشئة السياسية التي يتفاعل معها المواطن[2]. إذ تقوم التنشئة السياسية بنقل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من جيل إلى جيل، أو تهيئ المناخ الملائم لصياغة أو تطوير ثقافة سياسية جديدة، أو تساعده، بشكل أو بآخر على تعديل أو تغيير نسق الثقافة السياسية السائد بما يتلاءم مع ثقافة العصر، أو يتسق مع ضرورات ومتطلبات عمليات التغيير والتنمية والتحديث التي تجتاح المجتمع ويعايشها أو تحاول النخبة الحاكمة إحداثها.

والثقافة السياسية هي مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما، وتميزه عن غيره من المجتمعات، كما يقصد بها كذلك مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل، وترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقاً يطلق عليها التنشئة السياسية، التي يقصد بها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، وهكذا تصير الثقافة السياسية عماد الثقافة والسلوك

[1] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 111.

[2] مفتاح الحسوني الجمل، محسن رمضان جابر، "التنشئة السياسية كمدخل لبناء الثقافة الديمقراطية-دراسة نظرية" المجلة العلمية، المجلد الأول، العدد 01، سنة 2020، ص 41.

السياسي للمواطن. ويذهب البعض إلى أن مفهوم الثقافة السياسية يعد من بين المفهومات السياسية الرئيسة التي تستعين بالرموز والتفاعلات والمعاني في تفسير الواقع السياسي الاجتماعي[1]، وبالتالي فهي تحدد الموقف السياسي الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره، وترتبط الثقافة بالتنشئة ارتباطا عضويا، فالثقافة السياسية هي المحيط العام أو النسق الذي تتفاعل فيه التنشئة وتستمد منها مضمونها الاجتماعي والسياسي.

بصفة عامة، يمكن التمييز داخل الثقافة للسياسة لمجتمع ما بين الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية للجماهير. وتشير الثقافة السياسية للنخبة إلى القيم والاتجاهات ومعايير وأنماط السلوك لأولئك الذين يمارسون تأثيرا مباشرا على مخرجات النظام السياسي، ويقومون بدور فاعل في عملية التخصيص السلطوي للقيم فيه، أي أن الثقافة السياسية للنخبة ترتبط بالعناصر القيادية للأدوار والأبنية والعمليات والتفاعلات السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن مدى التجانس والانسجام بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير يتفاوت من المجتمعات المتقدمة التي تعرف درجة عالية من التجانس، إلى المجتمعات النامية التي تتميز بوجود فجوة واسعة بين الثقافتين. ويرتبط هذا التباين بوجود نمطين متميزين للتعليم والتنشئة، فالنخبة تلقن أبنائها القيم الحديثة وتلحقهم بمدارس أجنبية، وتغرس فيهم الاهتمام بالسياسة والمشاركة في الحياة السياسية، أما أبناء الجماهير، فيكتسبون القيم التقليدية داخل الأسرة أو العشيرة، ويتلقون نمطا تقليديا من التعليم[2].

فالثقافة السياسية للمجتمع هي نتاج لعملية التنشئة السياسية ومجموع القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة التي

---

[1] مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 183.

[2] زين العابدين حمزاوي، مرجع سابق، ص 138.

يتعرض لها أفراد المجتمع. ويجدر التنويه هنا إلى أن كل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات وأفكار السلطات الحاكمة ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والقنوات التي تخضع لسيطرة السلطة مثل المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، ولكن إلى جانب أسلوب التنشئة الرسمي والمباشر، فإن الفرد يكتسب قيمه وتوجهاته السياسية عن طريق قنوات أخرى قد تتناقض مع قنوات التنشئة الرسمية، مثل الأسرة وغيرها من القنوات التي لا تخضع لسيطرة السلطات بصورة مباشرة[1].

إن الترابط بين التنشئة السياسية والثقافة السياسية يشكل محددا أساسا لبناء سلوك الفرد السياسي داخل الدولة والمجتمع، وباعتبار النخب السياسية جزءا لا يتجزأ من المجتمع، فهي تتأثر بعوامل الثقافة السياسية السائدة داخله، كما أن التنشئة السياسية للفرد تساهم بشكل كبير في تحديد سلوكه تجاه النخب السياسية وتجاه الدولة والمؤسسات، سواء كان سلوكا إيجابيا أو سلبيا، فمن خلال الثقافة السياسة يشعر الفرد بنوع من التلاؤم مع النسق السياسي، الأمر الذي قد تنتفي معه مشاعر الاغتراب السياسي، كما أن التطابق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استقرار النظام السياسي، لأنه يمكنه من الاندماج الجيد في النظام الاجتماعي، ويؤسس للعلاقات المكونة للنسق السياسي، ويحدد بشكل عام سلوك النخب السياسية وعامة الشعب، ويؤطر علاقات التفاعل بينهما.

الفرع الثاني: دوران النخبة السياسية والحاجة إلى التجديد

من أهم محددات السلوك السياسي لدى النخبة، وأولى مداخل تحقيق الفعالية في عمل النخب السياسية هو تجديد نفسها، ذلك أن مسألة تجديد النخب مسألة محورية في مسار أي مجتمع، على اعتبار أنها تمثل إرهاصا معنويا وماديا يترجم بشكل

---

[1] عثمان الزياني، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع : https://bit.ly/3hIyYis ، تاريخ التصفح : 03-01-2024 12:50

أو بآخر حركية المجتمع من جهة، ومعيارا تأطيريا للحظة تواجدها من جهة أخرى[1]، ومن أجل ذلك يجب أن تكون هناك "دورة" للنخبة تسمح لها بالتجدد وتفتح المجال أمام بروز نخب جديدة، ومفهوم دوران النخبة كما وظفته نظرية النخب يحيل إلى حراك في بنية هذه الأقلية الاستراتيجية يرتقي بموجبه الأفراد في حلقاتها من القاعدة إلى القمة بناء على أولويات مرتبطة بتحول في أنماط إنتاج النخب وجذورها الاجتماعية، حيث يتم فيها استبدال النخب القديمة بنخب جديدة تأتي من عامة الشعب، في محاولة لخلق نوع من الاستمرار والتوازن.

فالدوران الفردي للنخب هو عامل أساسي في التوازن الاجتماعي، وإذا لم يحصل ذلك بصورة منتظمة وكافية، يعمل المجتمع بشكل سيء وتنمو فيه حالة ثورية، ستستبدل الدوران الفردي بالدوران الجماعي للنخب. وأي تأخر بسيط في هذه الدورة يمكن أن يؤدي إلى زيادة مهمة في عدد العناصر المنحطة التي تحتويها الطبقات التي ما تزال تملك السلطة، ومن جهة أخرى إلى زيادة عدد العناصر ذات الصفة العالية التي تحتويها الطبقات الخاضعة. وفي هذه الحال، يصبح التوازن الاجتماعي غير مستقر وأقل صدمة تدمره، ويأتي اجتياح أو تأتي ثورة لتقلب كل شيء، فتحمل إلى السلطة نخبة جديدة وتقيم توازنا جديداً[2].

ويمكن إرجاع أصول فكرة "دورة النخبة"، إلى الفترة الاغريقية حيث عرض أفلاطون في كتاباته وخاصة "الجمهورية" إلى ما أسماه "الدورات السياسية". وقصد بذلك أن الحكومات تنطوي على عوامل انهيارها، ولذلك فهي عرضة للتغيير المستمر، وذهب افلاطون إلى أن أفضل نظم الحكم هو حكم الفرد المستنير والذي أسماء "الحاكم الفيلسوف" وينهار هذا الحكم نتيجة لطمع العناصر العسكرية في الحكم،

---

[1] عبد العزيز أشرقي، الجهوية الموسعة نمط جديد للحكامة الترابية والتنمية المندمجة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2011، ص 189.

[2] موريس دوفيرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1991، ص 163.

وتنشأ حكومة أخرى جديدة ذات نخبة عسكرية وهي "التيمقراطية" وتتغير هذه الحكومة بدورها ويحل محلها الحكومة الأرستقراطية، والتي تسيطر عليها النخبة ذات الثروة، ونتيجة لطمع العامة في السلطة تنهار الحكومة الأرستقراطية، وتنشأ الحكومة الديمقراطية أي حكومة الأكثرية الغير مستنيرة والتي يعقبها الحكم الاستبدادي، وتظهر الحاجة مرة أخرى للعودة إلى حكومة الفلاسفة وبذلك تكتمل الدورة النخبوية في رأي أفلاطون[1].

أما دورة النخبة حسب "باريتو" فإنها تنطلق من كون الإنسان هو تاريخ التغيير المستمر للنخب و دورتها تكتمل بصعود وهبوط الأفراد و ارتفاع و انخفاض الفئات الاجتماعية والنخبة الاجتماعية إن كانت منفتحة نسبيا على الأفراد المتفوقين في الطبقات الدنيا، يصبح لها حظ في الديمومة و الاستمرار، ويضيف باريتو في نفس الإطار أن "التاريخ هو مقبرة الأرستقراطية" بمعنى أن النخبة محتاجة دائما إلى " تطعيم" نفسها بعناصر جديدة آتية من الطبقات السفلى و ذاك لأسباب ديمقراطية و سيكولوجية[2].

أما "موسكا" فقد ميز بين نوعين من المجتمعات، المجتمعات الجامدة، حيث لا تحصل دورة النخب أو تحصل بشكل سيء أو بطيء، وبين المجتمعات المتحركة حيث تتم الدورة بصورة طبيعية[3]، وهو ما يحدث –أو من المفترض أن يحدث- في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، ففي كل لحظة زمنية، قد تنشأ فئات اجتماعية جديدة في المجتمع نتيجة لتحولات اقتصادية أو ثقافية وفئات كهذه قد تزيد في تأثيرها الاجتماعي بمقدار ما تصبح النشاطات التي تقوم بها ذات أهمية حيوية للمجتمع عامة، وأن هذه

---

[1] عزيزة حاجي، النخب السياسية في المغرب: محاولة للتحديد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2002/2001، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 20-21.

[3] موريس دوفيرجيه ، مرجع سابق، ص 163.

النشاطات قد تنتج في الوقت المناسب تغيرات في النظام السياسي وفي البنية الاجتماعية ككل[1]، ويؤدي إلى تغييرات في بنية النخبة السياسية داخل الدولة.

إن تجدد النخب السياسية يظل أمرا مطلوبا -ولو تم ببطء- لأجل تعزيزها بعناصر جديدة كل حين غير أن أهمية هذا التجدد ترتبط بطبيعة النظام السياسي الذي تشتغل فيه هذه النخبة، فكلما كان الفضاء ديمقراطيا ومنفتحا برزت حركية وحيوية هذا التجدد باستمرار، وكلما كان النظام السياسي منغلقا وشموليا حدث العكس، فالنخب التي تبرز داخل بنيات تسلطية غالبا ما تضع شروطا تعجيزية للالتحاق بصفوفها، كما أنها لا تقر بأهمية الممارسة الديمقراطية، إلا عندما تكون هذه الأخيرة في صالحها، حيث تجيد استعمال سبل منحرفة لتغذية نفسها، فتلجأ -مثلا- إلى آلية الانتخابات المزورة، بما يسمح بعودة نفس الوجوه أو صعود النخب الموالية لها[2]، أو طغيان المصلحة الشخصية وشغل المناصب على التفكير في المهام والوظائف المرتبطة به، والملقاة على عاتق النخبة نظرا لما تحتله من مكانة قيادية داخل المجتمع.

وهو ما يفرض التفكير في سبل التجديد والتغيير لمسايرة دينامية المجتمع من خلال الانفتاح على كل مكوناته القادرة على تعزيز فرص تطور ونضج النخب الجديدة والصاعدة ولعل من صوره صعود النخب القادرة على تمثيل مختلف مكونات المجتمع وتأهيلها لمجابهة التحديات والاختلالات التي قد تعرفها الأوساط المجتمعية بمختلف مميزاتها ونطاقاتها سواء منها المناطق الريفية أو الحضرية.

وبذلك يظل هاجس التشبيب أو التجديد تحديا كبيرا لمختلف الأحزاب، لكونها تفضل النخب المتواجدة على أرض الواقع والمحترفة للسياسة على حساب المغامرة باعتماد وجوه وشخصيات جديدة فغالبا ما يتم تهميش النخب الجديدة نتيجة الاعتماد

---

[1] عزيزة حاجي، مرجع سابق، ص 21.

[2] إدريس لكريني، "النخب الحزبية وأثرها على العمل البرلماني بالمغرب"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 22/21، سنة 2012، ص 99.

المفرط على مكونات معينة من الطبقة السياسية والمدعومة برأيهم بنوع من الشرعية التاريخية. هذا، فضلاً عن الاعتماد على الأعيان والوجهاء عند اقتراب كل استحقاق انتخابي لاسيما التشريعي[1].

يمكن القول أن تجديد النخب السياسية هو عنصر أساسي في استقرار وتطور النسق السياسي، هذا التجديد لا يمكن أن يكون فرديًا فقط، بل يجب أن يشمل أيضًا دورة جماعية تسمح للنخب بالتجدد والتطور. إذا تأخر هذا التجديد، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات والصراعات في المجتمع وزيادة الفجوة بين النخب والشعب، ومن ثم فالتحدي الرئيسي يكمن في كيفية تعزيز تجديد هذه النخب في الأنظمة السياسية وضمان تمثيل شامل ومشاركة متنوعة من قبل النخب الجديدة. هذا يتطلب إصلاحات سياسية واجتماعية تسمح بتجاوز عقبات الحفاظ على النفوذ القائم وتعزيز الديمقراطية والشفافية.

---

[1] خليد المرابط، "حكامة المهام الانتخابية وتجديد النخب السياسية بالمغرب دراسة مقارنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 27، سنة 2021، ص 540.

خاتمة:

نُؤكّد في ختام هذه المقالة على أن النخبة السياسية تحتل مكانة هامّة على مستوى الحفاظ على توازن النسق السياسي، وتنظيم تفاعل مكوناته، وهي فاعل أساسي بين النسقين، الاجتماعي والسياسي، من حيث ازدواجية انتمائها، وتمثيليتها ذات البعدين الوطني والمحلي، وهي أيضا وجه من أوجه النظام السياسي والمؤسساتي للدولة، وضمن نظام سياسي مركب، تتفاعل هذه النخب وفق قنوات وسياقات مختلفة، تتنوع ما بين الاجتماعي والسياسي، وتساهم هذه التفاعلات بشكل كبير في تحديد علاقات النخبة السياسية بالبيئة التي تتحرك فيها، أساسا علاقتها بالفاعلين المدنيين من مواطنين ومجتمع المدني، وبباقي الفاعلين السياسيين. وإلى جانب التأثير الكبير للتنشئة السياسية والثقافة السياسية للمجتمع الذي تشتغل فيه هذه النخب في تشكيل سلوكها السياسي، فإن دوران هذه النخب وتجديدها هو أيضاً مسالة محورية في مسار الفعل السياسي للنخبة.